مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 13 – العدد01 (2022)، ص: 270-285
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

محددات القدرة التنافسية للصناعات الغذائية وفق منهج بورتر - دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات–

Determinants of food industry competitiveness under the Porter Framework - Empirical study on a sample of business-

صدوقي غريسي [1]♦، بوشيخي محمد رضا [2] عز الدين سمير 3
[1] جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر (الجزائر)، ghrissi.sadouki@univ-mascara.dz
[2] جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر (الجزائر) ، rbouchikhi@univ-mascara.dz
3 المركز الجامعي - تيبازة (الجزائر)، sellam.sam.dz@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/10/27 تاريخ القبول: 2022/04/22 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:
هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر امتلاك مؤسسات الصناعات الغذائية محل الدراسة لمحددات القدرة التنافسية (ظروف الطلب، عوامل الإنتاج ، هيكل المنافسة ، الاستراتيجيات التنافسية ، الصناعات الداعمة و السياسات الحكومية) على الأداء المالي و الاقتصادي لها . حيث تم اختيار مجتمع احصائي مكون من 173 مسير على مستوى الادارة العليا للمؤسسات المذكورة ، عن طريق استبانة لجمع البيانات و المعلومات. وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي. *SPSS*
هذا و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين محددات القدرة التنافسية مجتمعة وفق منهج بورتر و الأداء المالي و الاقتصادي للمؤسسات محل الدراسة . هذا و بالرغم من أهمية هذا القطاع في تحقيق اعلى معدلات للنمو الاقتصادي الا انه يعاني من عدة عراقيل تحد من تطوره من ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج إضافة الى ضعف مخصصات البحث و التطوير في هذا القطاع.
كلمات مفتاحية: التنافسية ، عوامل الطلب ، عوامل العرض ، الاستراتيجيات التنافسية ، السياسات الحكومية
تصنيف JEL : H5، M21، M11، Q31، D42

Abstract:
The aim of the study was to determine the impact of the ownership by the food industry enterprises in question of the determinants of competitiveness (demand conditions, factors of production, competition structure, competitive strategies, supporting industries and govern-ment policies) on their financial and economic performance. A statistical community of 173 managers was selected at the senior management level of the business, through data and in-formation collection identification. The data were downloaded and the results analyzed using the SPSS.
statistical program. The study found a strong and moral correlation between deter-minants of competitiveness combined in accordance with Porter approach then the financial and economic performance of studied. While this sector is important for achieving the highest rates of economic growth, it suffers from several obstacles to its development.
Keywords: Competitiveness, demand factors, supply factors, competitive strategies, government policies
JEL Classification: D42, Q31, M11, M21, H5

♦ المؤلف المرسل

1- مقدمة:

من أهم ما يميز العالم اليوم اتساع ظاهرة تحرير المبادلات التجارية و ما صاحب ذلك من زيادة المنافسة في الأسواق المحلية الإقليمية و الدولية حيث صار العالم كله سوقا واحدا يتنافس على أرضه المنتجون .

هذا وتتمثل القدرة التنافسية في المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما تقدمه المنافسة وبالتالي القدرة على الحفاظ على العملاء بصفة دائمة من خلال تحقيق ولاء العملاء للمنظمة ومنتجاتها .

هذا مع ملاحظة أن الصناعة الغذائية في الجزائر تواجه العديد من المشكلات ومنها المشكلات الاقتصادية التي تتمثل في أن الصناعة لا تتوافر لها منظومة فعالة في أنشطة البحث العلمي . وفي ظل هذه المعطيات استلزم على مؤسسات الصناعات الغذائية مواجهة هذه المنافسة القوية والمنظمة والتي سوف تؤثر على حصصهم في السوق الوطنية والدولية ويمكن أن تحد من توسعهم وتطورهم ، وبناءا على ما سبق فيمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة هي على النحو الاتي :

- انطلاقا من مفهوم بورتر للميزة التنافسية ومحدداتها هل تمتلك المؤسسات في قطاع الصناعات الغذائية ميزة تنافسية لها صفة الاستمرار ؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض الإشكاليات الفرعية على النحو الآتي:

- ما هو موقع المؤسسات الجزائرية العاملة في قطاع الصناعات الغذائية ضمن مقتضيات التنافسية الدولية؟
- ما هي مواطن الضعف والقوة في الصناعات الغذائية التي تنكشف لنا باستخدام منهج بورتر؟
- ما هي فرص وآفاق المؤسسات محل البحث لتدعيم القدرة التنافسية لصناعة الاغذية في الجزائر؟

1.1. اهداف الدراسة:

- هدفت الدراسة في شقيها النظري و العملي الى دراسة محددات القدرة التنافسية لمؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر هذا مع محاولة تحقيق الأهداف التالية :
- إبراز دور عناصر القدرة التنافسية وأهميتها في الرقي بأداء شركات الصناعات الغذائية.
- استنتاج مجموعة من النتائج ذات الصلة بواقع الصناعات الغذائية في الجزائر وإلى أي مدى يمكنها تحقيق مكانة مميزة في السوق الوطني والدولي.

2.1 فرضيات البحث:

يسعى البحث في سبيل تحقيق أهدافه وفي ضوء دراسة مشكلة البحث السابق عرضها إلى التحقق من صحة الفرضية التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات القدرة التنافسية وفق منهج بورتر و الأداء الاقتصادي و المالي للمؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$

هذا و يمكن استخلاص مجموعة من الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :

H1 : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحوال ظروف الطلب و الأداء الاقتصادي و المالي للمؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة . $\alpha \leq 0.05$

H2 : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظروف و عوامل الانتاج و الأداء الاقتصادي و المالي للمؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة . $\alpha \leq 0.05$

H3 : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية و الأداء الاقتصادي و المالي للمؤسسات محل الدراسة . عند مستوى الدلالة . $\alpha \leq 0.05$

H4 : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصناعات الداعمة و الأداء الاقتصادي و المالي للمؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة . $\alpha \leq 0.05$

H5 : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الحكومية و الأداء الاقتصادي و المالي للمؤسسات محل الدراسة عند مستوى الدلالة . $\alpha \leq 0.05$

3.1. الدراسات السابقة :

1.3.1 . دراسة تحت عنوان : الميزة التنافسية للدول: هل يشكل منهج بورتر نظرية جديدة تفسر القدرة التنافسية الدولية للبلدان ؟ (Smit, 2010) [21]

ركزت هذه الدراسة على توضيح معنى القدرة التنافسية على المستوى القطري و الدولي في سياق أطروحة بورتر 1990 بأن البلدان ، مثل الشركات ، تتنافس في الأسواق الدولية لحصتها العادلة من الأسواق العالمية. على مستوى الدولة ، حيث ذكرت الدراسة على أن هناك مدرستان فكريتان لتحليل القدرة التنافسية: المدرسة الاقتصادية ، التي ترفض فكرة بورتر القدرة التنافسية للدولة ، ومدرسة الإدارة ، والتي تدعم فكرة التنافسية على مستوى الدولة. هذه الدراسة تستعرض وتقارن النظريات المتعلقة بهاتين المدرستين مع إشارة محددة إلى نظريات التجارة و نظرية الميزة التنافسية للدول المتقدمة أصلاً بواسطة بورتر. على الرغم من أن التنافسية وفق مفهوم بورتر هو شرح القدرة التنافسية للبلدان بل إطار يعوز معنى القدرة التنافسية الدولية .

2.3.1 دراسة تحت عنوان : تحديد أثر ركائز الميزة التنافسية لصناعة الدواء في الجزائر باستخدام النموذج المادي لـ Porter **(لحول سامية، 2009)** [3]

تسعى هذه الدراسة إلى تحدٌيد أثر ركائز النظام التنافسي و التي تساهم في صياغة المناخ الصناعي المحدد لأداء المنظمات الدوائية الجزائرية من خلال تطبيق النموذج الماسي لـ Porter . وذلك بتناول المحددات الرئيسية والمساعدة التي تتشكل من خلالها

الميزة التنافسية لصناعة الدواء في الجزائر. وكانت النتائج المستخلصة تعبر عن التأثُّر الايجابي للطلب المحل على الأدوية ، المنافسة والصدفة على خلق المزايا التنافسية للصناعة الوطنية للدواء. في حين تؤثر أغلب عوامل الإنتاج ، الصناعات المكملة والمدعمة ودور الحكومة سلبا على خلق المزايا التنافسية لصناعة الدواء الجزائرية .

3.3.1 دراسة تحت عنوان : الميزة التنافسية في السوق العالمية: الافتراضات النظرية وخيارات التقييم (Peleckis, Ausra, Slavinskaitė , & Limba, 2013) [4]

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الجوانب النظرية للقدرة التنافسية و الميزة التنافسية ، والعمل على تقييم أساليب التنافسية فرص التطبيق. حيث ان قياس التنافسية تعتمد على عدة معايير ، منها القدرة على التطوير الفعال للقيمة طويلة الأجل حيث يمكن أن تتجاوز القيمة التي تم إنشاؤها من قبل المنافسين ، وفي نفس الوقت لتحقيق ربحية أعلى من المتوسط. هذا النهج الذي يتم تطبيقة لا يُنظر فيه إلى المنافسة على أنها صراع لتدمير الخصم نظرًا لأن عملية التدويل أصبحت جزءًا من الاقتصاد العالمي اليوم ، والتي تؤثر أيضًا على العملية التنافسية .

4.3.1 دراسة تحت عنوان : التأصيل النظري والتجريبي للمفاهيم الاقتصادية للقدرة التنافسية (Tomasz Siudek, 2014) [5]

هدفت هذه الدراسة الى تحليل مقاربة للقدرة التنافسية و الخلفيات النظرية لها مع تحديد أساليب قياس القدرة التنافسية سواء على مستوى المؤسسة او قطاع اقتصادي او على مستوى اقتصاد قومي و عليه فقد حاولت الدراسة الإجابة على إشكالية التحديات التي تعيق قياس ومقارنة التنافسية .و عليه فقد اقترحت مجموعة مؤشرات مركبة للقياس القدرة التنافسية سواء على المستوى الكلي او على مستوى المؤسسة .

5.3.1 دراسة تحت عنوان : محددات الميزة التنافسية في قطاع السياحة في جزيرة لانغكاوي ، كيدا (Er Ah Choy Nur Helwa Ruslan, 2018) [6]

هدفت الدراسة الى تحديد محددات الميزة التنافسية لقطاع السياحة البيئية لنيكاوي من خلال نموذج بورتر الماسي و التي تعتبر ليست النقطة المحورية للسياحة البيئية على المستوى العالمي فقط و انما تمتلك مجموعة من الإمكانيات لتصبح محركا اقتصاديا للبلد . وعلى هذا الأساس تم تقسيم مجموعة من الاستبيانات على 300 سائح . حيث توصلت الدراسة الى ان تطوير طبيعة المنتجات السياحية وجدت طلبا مرتفعا من السياح المحليين و الدوليين مما يؤدي الى تطور السياحة البيئية في لانكاوي .

6.3.1 دراسة تحت عنوان : الميزة التنافسية والأداء: تحليل لصناعة النفط والغاز الهندية[7] (Ashok Kumar Sar, 2017)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل تاثير الميزة التنافسية على الربحية حيث تم جمع البيانات المالية لمدة عشر سنوات لمعرفة اثر اكتساب ميزة تنافسية و العائد على القيمة المالية من خلال تحليل انحدار بيانات محددات الربحية . حيث توصلت الدراسة الى ان اتباع الشركة لاستراتيجية التمايز كمحرك رئيسي لأداء الشركة في صناعة النفط و الغاز من خلال تطوير منتج جديد و أهميته بالنسبة لاستراتيجية هذه الشركات و هذا بالرغم من المخاطر المصحوبة .

7.3.1 **دراسة تحت عنوان :** دور استراتيجيات بورتر العامة بشأن تحديد الميزة التنافسية للمؤسسة البريدية في كينيا (Jimnah Shem Irungu1 , David N. Kiragu2, 2020) [8]

من اجل تحقيق أكبر المكاسب في ظل العولمة يتعين على المؤسسات التنافس مع بعضها البعض على نطاق عالمي. والمؤسسات الاكثر كفاءة ستكسب أكبر حصة من السوق، حيث تعد مؤسسة البريد في كينيا احدى هذه الشركات التي تواجه منافسة عالمية وإقليمية تهدد بقاءها. و عليه فقد هدفت هذه الدراسة الى التحقيق في تنافسية مؤسسة البريد الكينية لخدمات البريد السريع من خلال منهج بورتر . حيث تمت الدراسة باستخدام تصميم بحث استقصائي وصفي مقطعي حيث تم استهداف عينة تتألف من خمسة وأربعون من كبار الموظفين في مؤسسة البريد الكينية. تم استخدام استبيان شبه منظم لجمع البيانات. تم الحصول على معامل الفا كرونباخ 0.88 لمتغيرات الدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، وقد خلصت الدراسة الى ان مؤسسة البريد في كينيا تركز على قيادة التكلفة والتمايز من اجل تعزيز قدرتها التنافسية على المدى البعيد.

1. الاطار النظري للدراسة :

1.2.مفهوم الميزة التنافسية :

الجدول رقم (01): مفهوم الميزة التنافسية على المستوى الكلي و الجزئي .

على المستوى الكلي	
الكاتب	**التعريف**
(European Commission, 2001)	القدرة التنافسية للأمة هي قدرة الاقتصاد على تزويد سكانه بمستويات معيشية عالية ومتصاعدة ومعدلات توظيف عالية على أساس مستدام[9].
(Tyson D'Andrea L, 1992)	قدرة التنافسية هي قدرتنا على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي اختبار المنافسة الدولية بينما يتمتع مواطنونا بمستوى معيشي هذا صاعد ومستدام .[10]
(OECD, 1996)	القدرة التنافسية أنها قدرة الصناعة و الاقتصاد القومي على خلق مستويات توظيف عوامل الإنتاج بشكل مستمر.[11]

(international institute for management and developement IMD., 2002)	القدرة التنافسية للدولة تتمثل في قدرة الدولة على خلق قيمة مضافة تزيد من الثروة القومية من خلال ما تملكه الدولة من الموارد وطريقة إدارتها لها. بما يمكن من زيادة الإنتاجية القومية ورفع مستوى المعيشة. [12]
على مستوى المؤسسة	
الكاتب	**التعريف**
(Chao-Hung W., L.-C. H., 2010)	إن القدرة التنافسية للمؤسسة هي قوتها الاقتصادية ضد منافسيها في سوق عالمي حيث تتحرك المنتجات والخدمات والأفراد والابتكارات بحرية على الرغم من الحدود الجغرافية[13].
(irfran ui haque, 1995)	الميزة التنافسية للمؤسسة هي قدرتها على الحفاظ و استمرارية حصتها السوقية في الأسواق المحلية و الدولية بدون الاتجاه الى سياسة خفض أسعار منتجاتها .[14]
(Porter Michel, 1993)	يعرف * *Michel porterالميزة التنافسية على أنها قدرة المؤسسة على خلق سلع و خدمات جديدة أكثر قبولا في السوق من تلك المنتجة من قبل المنافسين، وبمعنى آخر هي القدرة على إحداث عملية الابداع بمفهومه الواسع .[15]

المصدر : من اعداد الباحثين.

2.2 . محددات القدرة التنافسية وفق منهج بورتر :

1.2.2. محور عوامل و ظروف الطلب : يرى بورتر أن عوامل الطلب تلعب دورا اساسيا في تحقيق المؤسسة لميزة تنافسية من خلال قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين و حيازة ثقتهم . حيث ان حجم الطلب في السوق يؤثر إيجابيا على أداء المؤسسة . هذا مع وجود عوامل تلعب دورا مؤثرا في الطلب مثل حجم الطلب و نوع النمو الداخلي الاليات التي يتم بواسطتها انتقال الميولات المحلية الى الأسواق الخارجية .[16]

كما يشير بورتر الى ان ظروف الطلب في البلدان مختلفة مما يؤدي إلى طلب مختلف يمكن تحديده من خلال تحديد اقتصادات الموقع ذات العوائد المتزايدة ، التي تحافظ على الصناعة في مكان معين بسبب مجموعة محددة من شروط الطلب ، سيكون من الصعب أن تنافس الصناعات في بلد آخر . .[17] هذا و يوجد مجموعة من العوامل تدعم ظروف الطلب منها :

- تحسين ظروف الطلب من خلال توجه المؤسسات نحو التصدير .
- تحسين ظروف الطلب من خلال الاتجاه نحو الابتكار التسويقي .
- إدارة المعرفة كعامل لتحسين الأداء التنافسي للمؤسسة .

2.2.2 . محور ظروف الانتاج : حيث يشير هذا العامل الى أهمية توفر عوامل الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية من موارد طبيعية العمل و راس المال و اثره في عملية تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات من خلال عمل التحسينات في أساليب الإنتاج و الاعتماد

على البحث و التطوير و اعتماد مبدا الجودة بالإضافة الى الابتكار هذا و يمكن وضع مجموعة من المتغيرات و التي تأثر في الأداء التنافسي للمؤسسات منها :[18]

- توفر المؤسسة على عمالة مؤهلة و مدربة .
- توفر لدى المؤسسة مصادر التمويل المناسبة .
- توفر لدى المؤسسة المواد الأولية الازمة للعملية الإنتاجية من حيث الجودة .
- استراتيجية المؤسسة و هيكل المنافسة

3.2.2 . محور استراتيجية المؤسسة الهيكل و المنافسة : يناقش هذا المحدد الإطار الذي يتم فيه تكوين المنشاة وتنظيمها وإدارتها والاستراتيجيات التي تتبعها في المنافسة فضلا عن طبيعة المنافسة المحلية.

هذا و يعتبر المحدد الثالث للميزة التنافسية وفقا لمنهج بورتر حيث ان التركيز الرئيسي هنا هو ان الاستراتيجيات و هياكل الشركات تعتمد بشمل كبير على البيئة المحلية حيث يعتقد ان التنافس المحلي يجبر المؤسسات على ان تكون اكثر تنافسية من حيث التكلفة و تدفع نحو تحسين الجودة و الابتكار في منتجاتها . [19]

.4.2.2. محور وضعية الصناعات الداعمة : الصناعات المرتبطة هي تلك الصناعات التي تشترك معا في التقنيات والمدخلات وقنوات التوزيع والعملاء، أو تلك التي تقدم منتجات متكاملة ، أما الصناعات المغذية أو المساندة فهي لا تمد الصناعة محل الدراسة بالمدخلات الأزمة للإنتاج . [20]

تخلق الصناعات الموردة إمكانات للميزة التنافسية بواسطة إنتاج المدخلات ، وتوفير منهجيات وفرص جديدة للاستفادة من التكنولوجيا الجديدة ، ونقل المعرفة والابتكارات و غالبًا ما يؤدي وجود الصناعات ذات الصلة إلى صناعات تنافسية جديدة ، ويوفر فرصًا للتبادل المعلوماتي والتكنولوجي. [21]

2 .5.2. الدور الحكومي : يمكن الإشارة الى أهمية الدور الحكومي كأحد العوامل المساعدة على امتلاك المؤسسة لميزة تنافسية من خلال مجموعة من السياسات التي تساعد المؤسسات على إزالة الحواجز التي تعترض نموها إضافة إنشاء شروط الإطار والقواعد للمنافسة وتعزيز روح المبادرة في الأسواق المحلية .[22]

هذا و تعمل سياسات الحكومة على تنمية عوامل الإنتاج في المؤسسة من خلال دعم سوق العمل بالتكوين من خلال برامج التعليم و ربطها بالمتطلبات الاقتصادية إضافة الى خلق تجمعات صناعية داعمة و توفير البنية التحتية لهذه الصناعة .

الشكل رقم (01):محددات الميزة التنافسية وفق منهج بورتر.

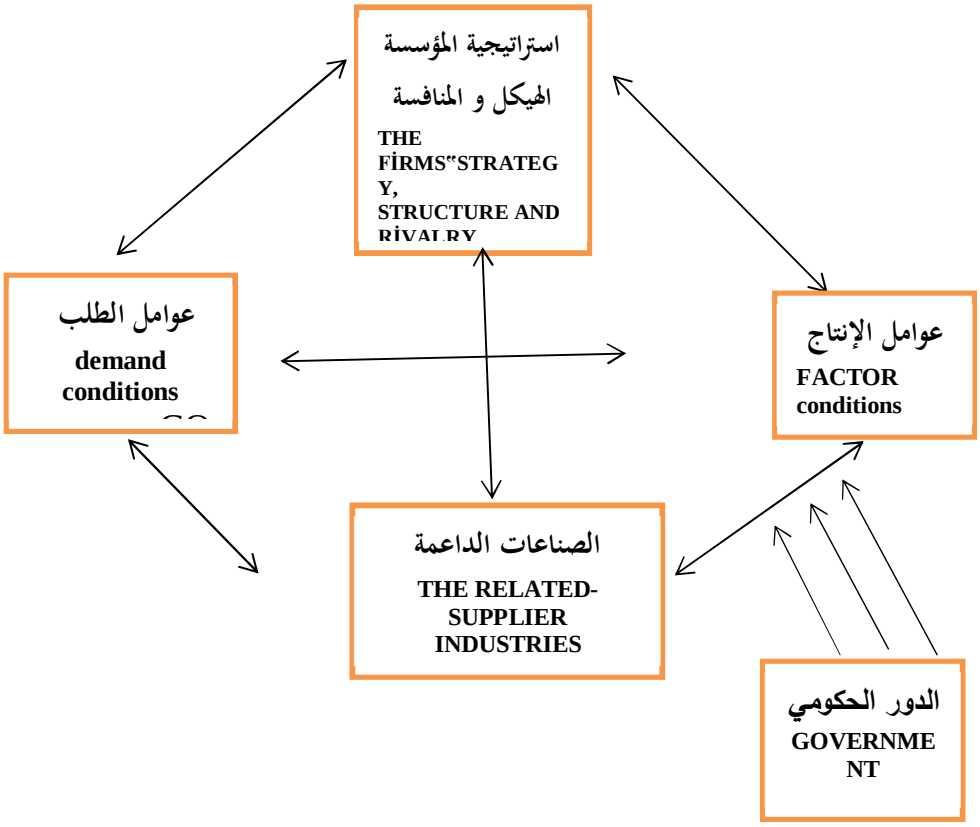

Source : michael E porter. (1990). the competitive advantage of nation . harvard business review., p. 78 .

2. الاطار التطبيقي للدراسة :

1.3.أدوات جمع البيانات :

أدوات جمع البيانات ذات العلاقة بالجانب النظري : وتتجسد في المصادر والمراجع الأجنبية والعربية ، ومناقشتها بعض النتائج والدراسات التي جرت في إطار متغيرات البحث . أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تمثلت في المقابلات الشخصية للقيادات الإدارية في مؤسسات الصناعات الغذائية المبحوثة . وشكلت الاستبانة الأداة الرئيسية في الدراسة ، واعتمد على مقياس ليكرت و المقسم إلى خمسة مستويات.

2.3. متغيرات الدراسة :

الشكل رقم (02): نموذج الدراسة.

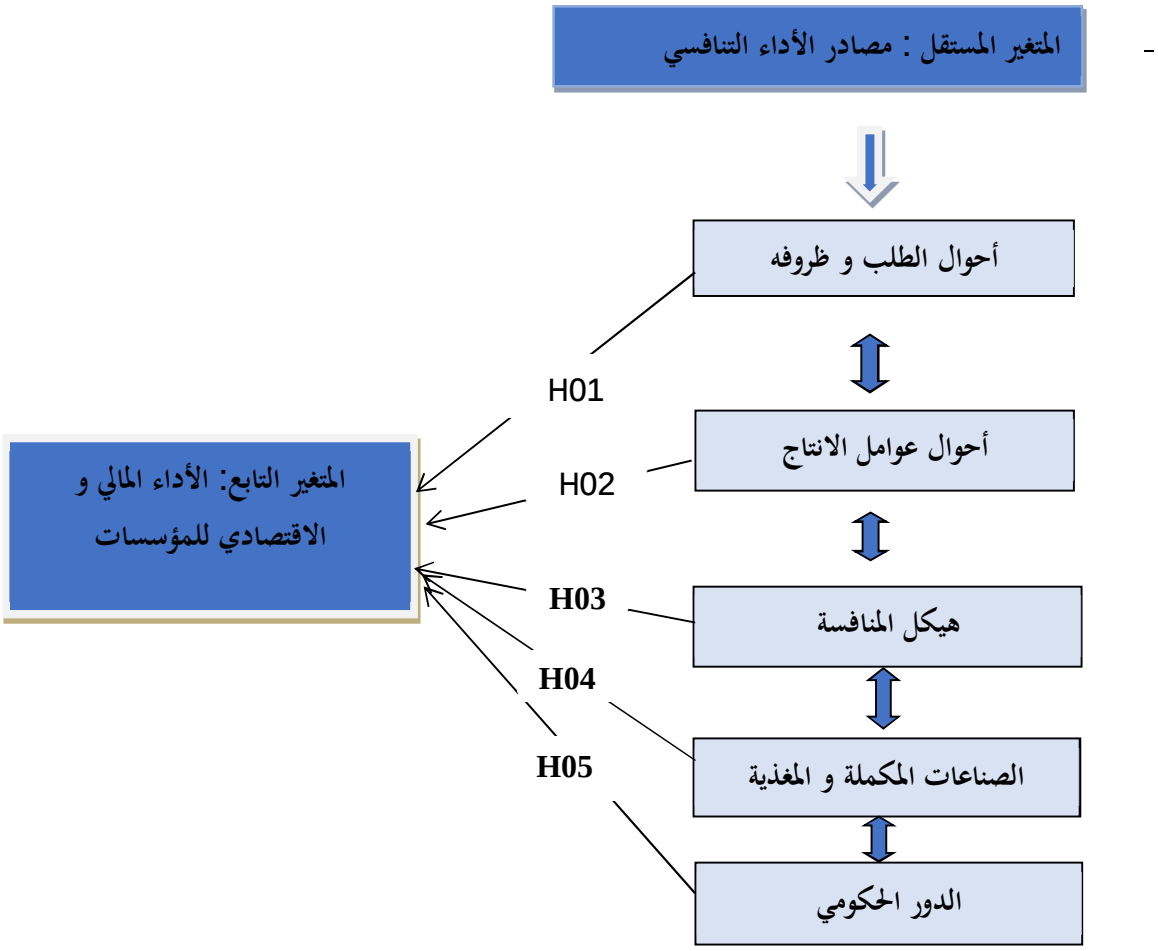

المصدر : من اعداد الباحثين .

3.3. وصف مجتمع وعينة الدراسة :

من أجل إسقاط المفاهيم التي تعرضنا لها في الجانب النظري على اشكالية تنافسية المؤسسات محل الدراسة و الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق ذلك قمنا باختيار مجتمع الدراسة و المكون من مجموعة من مؤسسات الصناعات الغذائية ، و هي عينة عشوائية طبقية من المجتمع الإحصائي حيث تم إعداد استبانة و توزيعها على كل من قيادات الإدارات العليا و التنفيذية في هذا الإطار بالاعتماد على مجموعة من المصادر منها : [23] (عبد الحكيم عبد الله نسور، 2009) (سامية لحول، 2008)[24]

الجدول رقم (02): توزيع عدد الاستبيانات الموزعة و المسترجعة .

	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	173	100
عدد الاستبيانات الملغاة	12	6.93
عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	161	93.06

المصدر : من اعداد الباحثين .

الجدول رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة .

المتغيرات		التكرارات	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	105	65.21
	أنثى	56	34.78
المجموع		161	100
الفئة العمرية	25- 29	08	4.96
	30- 39	91	56.52
	40- 49	46	28.57
	اكثر من 50	16	9.93
المجموع		161	100
المؤهل العلمي	ثانوي	27	16.77
	جامعي	115	71.42
	شهادات تكوينية	19	11.8
المجموع		161	100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	9.31
	من 5 إلى 10 سنوات	99	61.49
	من 11 سنة إلى 15 سنة	37	22.98
	أكثر من 15 سنة	10	6.21
المجموع		161	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS) .

من خلال الاحصائيات السابق عرضها في الجدول يتضح أن نسبة عينة الذكور اكبر من الإناث حيث يمثل الذكور 65.21 % مقارنة بالإناث 34.78% من المجموع الكلي للعينة. و هذا لأسباب طبيعة عمل هذه المؤسسات حيث يتراوح اعمار اغلب هذه العينة ما بين 30 الى 39 سنة بنسبة 56.52 % لتليها الفئة العمرية ما بين 40 الى 49 سنة بنسبة 28.57 % و بعد ذلك نجد الفئة العمرية اكثر من 50 سنة بنسبة 9.93 % و في الأخير الفئة العمرية بين 25 و 29 سنة بنسبة 4.96 % و هذا بسبب اتجاه هذه المؤسسات الى توظيف العمال على أساس الخبرة المهنية . و من خلال هذه النتائج يمكن القول ان غالبية عينة الدراسة من فئة خريجي الجامعات من حملة شهادات الليسانس و الماستر و حتى الدكتوراه و هذا ما انعكس على

مستويات المؤهلات العلمية حيث قدرت نسبة حملة الشهادات الجامعية 71.42% و باقي افراد العينة من مستوى ثانوي بنسبة 16.77%و الباقي من حملة شهادات تكوينية أخرى . اما من حيث مستويات الخبرة بالنسبة لعينة الدراسة فقد كانت اغلبها في المستولى ما بين 5الى 10 سنوات بنسبة 61.49 % لتليها مستويات الخبرة ما بين 10 الى 15 سنة بنسبة 22.98 % و هذا ما يدل على اتجاه هذه المؤسسات الى الاتجاه لتوظيف الفئات ذات المستويات العمرية المنخفضة و الخبرة العالية بمستويات علمية تكوينية عالية في سبيل تحقيق هذه المؤسسات للكفاءة في التسيير و الإنتاج .

4.3 . درجة الصدق و الثبات لمتغيرات الدراسة :

من أجل أن تكون الدراسة هادفة وذات بعد علمي صادق وصحيح تم عرضها واختبارها باستعمال معامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ عن طريق برنامج SPSS و هذا لكل متغيرات الدراسة كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم (04): قياس درجة الثبات لمتغيرات الدراسة .

متغيرات الدراسة	معامل الثبات الفاكرونباخ	عدد العبارات
أحوال و هيكل الطلب	0.964	09
عوامل الإنتاج	0.964	05
هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية	0.963	06
الصناعات الداعمة	0.964	06
السياسات الحكومية	0.964	06
مصادر الأداء التنافسي	0.964	32
الأداء المالي و الاقتصادي	0.963	08
الاستمارة	0.965	40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS) .

يتضح من خلال الجدول السابق أن معاملات الثبات لجميع محاور الدراسة سواء بالنسبة للمتغر المستقل أو المتغير التابع مرتفعة ومناسبة لغرض البحث. حيث بلغت 0.965 بالنسبة للاستمارة و 0.964 بالنسبة للمتغير المستقل (مصادر الأداء التنافسي) و 0.963 بالنسبة للمتغير التابع (تنافسية المؤسسات) . وهي قيم مقبولة لأغراض البحث العلمي . فهي أكبر من 0.60 مما يعكس ثبات أداة القياس، وهذا يمثل نسبة مقبولة لأغراض ثبات الاتساق الداخلي، وبنسبة مقبولة لأغراض التحليل بحيث تجاوزت بكثير الحد الأدنى المتفق عليه للثبات.

5.3. نتائج الإحصاء الوصفي :

الجدول رقم (05): المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمتغير المستقل (مصادر الأداء التنافسي) .

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية
أحوال و هيكل الطلب	2.23	0.545	منخفض
عوامل الإنتاج	2.59	0.333	منخفض
هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية	2.12	0.640	منخفض
الصناعات الداعمة	2.59	0.423	منخفض
السياسات الحكومية	2.36	0.480	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

الجدول رقم (06): المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمتغير التابع (تنافسية المؤسسات) .

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية
لأداء المالي و الاقتصادي	2.17	0.586	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

من خلال النتائج الإحصائية للجدولين السابقين واللذان يوضحان المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمحاور المتغيرين المستقل (مصادر الميزة التنافسية) و المتغير التابع (تنافسية المؤسسات) محل الدراسة فقد اتضح ان اغلب إجابات العينة قد تراوحت في معظمها في مستويات منخفضة حيث كانت اقل من الوسط الفرضي البالغ (3) مما يدل على ان المؤسسات محل الدراسة لازالت في حالة بناء مقومات الأداء التنافسي لها في الأسواق المحلية و الدولية.

6.3. اختبار علاقات الارتباط بين المتغيرين :

الجدول رقم (07): علاقة الارتباط بين مصادر الميزة التنافسية و الأداء المالي و الاقتصادي .

المتغيرات		الأداء المالي و الاقتصادي			
		معامل الارتباط R	قيمة F المحسوبة	معامل الانحدار	مستوى المعنوية
مصادر الأداء التنافسي	مصادر الأداء التنافسي	0.931	137.4	1.374	0.002
	أحوال و هيكل الطلب	0.771	30.75	1.073	0.000
	عوامل الإنتاج	0.894	83.151	1.573	0.000
	هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية	0.923	120.549	0.844	0.000
	الصناعات الداعمة	0.428	47.00	0.593	0.042
	السياسات الحكومية	0.948	188.226	1.158	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط قد بلغ 0.931 بالنسبة للعلاقة بين المتغيرين و بالتالي وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل (مصادر الأداء التنافسي) و المتغير التابع (تنافسية المؤسسات). اما بالنسبة للمتغيرات الفرعية لمصادر الميزة التنافسية فقد كانت معاملات الارتباط بالنسبة لها موجبة تتجه الى الواحد و هذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات الفرعية أحوال و هيكل الطلب ، عوامل الإنتاج ، هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية ، الصناعات الداعمة و السياسات الحكومية مع المتغير التابع الأداء المالي و الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة. وعلى هذا الاساس نرفض الفرضية الصفرية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 أي :

- يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين (مصادر الأداء التنافسي ،أحوال و هيكل الطلب ، عوامل الإنتاج ، هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية ، الصناعات الداعمة و السياسات الحكومية على الأداء المالي و الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة.

7.3 . اختبار علاقات التأثير بين المتغيرين :

الجدول رقم (08): تحليل نتائج علاقة التأثير بين المتغيرات

	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبة T	مستوى المعنوية
مصادر الأداء التنافسي	0.867	11.722	0.002
أحوال و هيكل الطلب	0.594	5.545	0.000
عوامل الإنتاج	0.798	9.119	0.000
هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية	0.852	10.979	0.000
الصناعات الداعمة	0.183	2.168	0.042
السياسات الحكومية	0.900	13.720	0.000

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (. SPSS)

من خلال الجدول السابق فقد بلغت مستويات المعنوية للمتغير المستقل (مصادر الأداء التنافسي) و المتغير التابع (تنافسية المؤسسات) 0.002 و هي اقل من مستوى المعنوية 0.05 و قد بلغت بالنسبة للصناعات الداعمة 0.042 اما باقي المتغيرات الفرعية أحوال و هيكل الطلب ، عوامل الإنتاج ، هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية ، و السياسات الحكومية فقد بلغت 0.000 و هي مستويات اقل من مستوى الدلالة 0.05 . و بالتالي نستنتج ان هناك علاقة تأثير كبيرة بين

المتغيرات الفرعية أحوال و هيكل الطلب ، عوامل الإنتاج ، هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية ، الصناعات الداعمة و السياسات الحكومية مع المتغير التابع الأداء المالي و الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة.

من خلال معامل التحديد R2 تبين لنا أن 86.7 % من الانحرافات و التباين الحاصل في تفسير اكتساب المؤسسات محل الدراسة لقدرة تنافسية تبعا لمصادر الأداء التنافسي مجتمعة و الباقي تفسره عوامل أخرى . اما بالنسبة لباقي العوامل الفرعية فهي متباينة ما بين المستويات الأدنى و التي تتمثل في الصناعات الداعمة بنسبة 18.3 % الى مستويات متوسطة بالنسبة الى أحوال و هيكل الطلب في تفسير اكتساب المؤسسات محل الدراسة لميزة تنافسية بنسبة 59.4 % . اما بالنسبة لباقي العوامل الأخرى فهي في مستويات مرتفعة و خاصة أهمية سياسات الدعم الحكومي في اكتساب هذه المؤسسات لميزة تنافسية في الأسواق المحلية و الدولية حيث بلغت 90 % و هو ما يدل على اعتماد المؤسسات محل الدراسة على السياسات الحكومية في تحقيق مستويات عالية من التنافسية في الأسواق المستهدفة اما باقي الانحرافات فتفسره عوامل أخرى .

انطلاقا مما سبق نرفض الفرضية الصفرية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 أي :

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي (α = 0.05) بين (مصادر الأداء التنافسي ،أحوال و هيكل الطلب ، عوامل الإنتاج ، هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية ، الصناعات الداعمة و السياسات الحكومية على الأداء المالي و الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة.

8.3. تحليل النتائج ،مناقشتها و حدودها .

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط و تأثير بين مصادر الأداء التنافسي على الأداء المالي و الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة .

حيث وجدت الدراسة ان المؤسسات محل الدراسة تعتمد في بناء ميزتها التنافسية على الدعم الحكومي بشكل كبير و على واقع المنافسة المحلية و الدولية في مجال انتاجها إضافة الى اعتمادها على دعم عوامل الإنتاج من خلال دعم و البحث عن أسواق جديدة مع تبني مفاهيم تسويقية جديدة إضافة الى تشجيع البحث و التطوير في هذه المؤسسات . اما بالنسبة لأهمية ظروف الطلب لبناء ميزة تنافسية لهذه المؤسسات فقد كانت في مستويات متوسطة لان حجم الطلب على المنتجات الغذائية يمكن هذه المؤسسات من تسويق منتجاتها بشكل جيد هذا بخلاف القطاعات الداعمة لهذه المؤسسات و التي لا تساهم بشكل كبير دعم تنافسياتها على أساس تقلبات أسعار هذه المنتجات الأولية إضافة الى انها فصلية في غالب هذه المنتجات و التي تعتمد بشكل كبير على المنتجات الفلاحية .

4. خاتمة عامة :

لقد اكتسبت ظاهرة التنافسية أهمية متزايدة في الوقت الحاضر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية من تكتلات و تحرير التجارة الدولية هذا و توجد عدة ادبيات تناقش بشكل أساسي منهجيات و نماذج تقييم التنافسية مثل نموذج M. Porter "الماسي" و منهجية البنك الدولي.

تكتسي الصناعة الغذائية في الجزائر أهمية خاصة حيث ظلت العنصر الأساسي في تحقيق الامن الغذائي ما استدعى القيام بعدة إصلاحات مالية و هيكلية لدعم و الرفع من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع .وقد اتضح من كل ذلك مجموعة من النتائج التي توصل إليها البحث وقد شملت عدة محاور على النحو الآتي:

- خلصت الدراسة إلى أن الاستراتيجيات العامة لبورتر لها دور مهم في التحديد الميزة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر حيث ان تنمية المحددات العامة لبورتر (مصادر الأداء التنافسي ،أحوال و هيكل الطلب ، عوامل الإنتاج ، هيكل المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية ، الصناعات الداعمة و السياسات الحكومية) لها تأثير كبير وإيجابي على الميزة التنافسية لهذه المؤسسات .
- تبين ان المؤسسات محل الدراسة لا تمتلك بعض المحددات الداعمة لتنافسية هذه الصناعة منها ظروف الإنتاج حيث أن رأس المال البشري يعاني من ضعف في التكوين وعدم القدرة على الابتكار .
- يعتبر محدد السياسات الحكومية من المحددات الداعمة بقوة لتنافسية المؤسسات محل الدراسة من خلال مجموعة من التشريعات الداعمة .

5. الهوامش والإحالات:

[1] Smit, A.J. . . (2010)The **competitive advantage of nations: is Porter's Diamond Framework a new theory that explains the international competitiveness of countries**? Southern African Business Review

[2]

[3] لحول سامية. (2009). **تحديد أثر ركائز الميزة التنافدية لصناعة الدواء في الجزائر باستخدام النموذج المادي لـ . Porter**مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, العدد التاسع.

[4] Peleckis, Kęstutis; Ausra, Liucvaitienė, ; Slavinskaitė , Neringa ; Limba, Tadas (2013**) Competitive Advantage in Global Market: Theoretical Assumptions and Assessment Options Strategic Management Quarterly.**

[5] Tomasz Siudek, A. Z. (2014). **copetitivenss in the economic concept theorie and empir-ical** ,. SGGW Oeconomia 13 1 Warsaw University of Life Sciences.

[6] Er Ah Choy Nur Helwa Ruslan. (2018). **Determinants of Competitive Advantage in the Tourism Sector of Langkawi** Island. Kedah Journal of Tourism, Hospitality & Culinary Arts (JTHCA), Vol. 10 (1).

[7] Ashok Kumar Sar. (2017). **competitive advantage and performance : an analysis of in-divan downstream oil and gas industry .** Academy of Accounting and Financial Studies Jour-nal, Volume 21, Number 2.

[8] Jimnah Shem Irungu1 , David N. Kiragu2 ,. (2020). **Ann Ndirangu Role of Porter's Generic Strategies on Determining Competitive Advantage of Postal Corporation of Kenya** Courier Services. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences , Vol. 10, No.2

[9] European Commission. (2001). **Euro péan Competitiveness Report 20**01 . Brussels.: DG for Enterprise and Industry

[10] Tyson D'Andrea L. (1992). **Who's Bashing Whom: Trade Confl ict in High Technolo-gy Industries**.

[11] OECD. (1996). **International competitiveness. Directorate for science technology and in**dustry.

[12] nternational institute for management and developement IMD. (2002). **World competiveness year book**

[13] Chao-Hung W., L.-C. H. (2010). **The Infl uence of Dynamic Capability** . the African Journal of Business Management .

[14] irfran ui haque. (1995). **trade technology and international competitiveness**. Economie development. Institute of world Bank.

[15] Porter Michel. (1993). L'avantage concurentiel des nations. Paris. France.

[16] بوشناف عمار. (2002). **الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية.** نادي الدراسات الاقتصادية جامعة الجزائر.

[17] Smit, A. (2010). **The competitive advantage of nations: is Porter's Dia**mond Framework a new theory that explains the international competitiveness of countries? Southern African Business Review, Volume 14 Number 1. P 115-116.

[18] عبد الحكيم عبد الله نسور. (2009). **الأداء التنافسي لشركات صناعة الادوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي .** جامعة تشرين سورية.

[19] Priya Jhamb. (2016). **An Application of Porter's Diamond Framework: A Case of Sports Goods Cluster at Jalandhar Pacific**. Business Review International, Volume 8, Issue 8.p 116 .

[20] السميع, أ. ع. (2003). **الميزة التنافسية لقطاع السياحة.** كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة, رسالة دكتوراه , ص 50 .

[21] ismail bakan & Vinci Fatma dogan. (2012). c**ompetitiveness of industries based on the porters diamand model an empirical stud**y . p 445 .

[22] Porter, Michael E. (1998). **Clusters and the New Economiesof Competitio**n. . Harvard Business Review. P77 .

[23] عبد الحكيم عبد الله نسور. (2009). **الأداء التنافسي لشركات صناعة الادوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي .** مذكرة دكتوراه جامعة تشرين سورية .

[24] سامية لحول. (2008). **التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر.** اطروحة دكتوراه جامعة باتنة.